إدراك المراجعين في الجزائر لمخاطر المراجعة وأثرها على إبداء الرأي

The auditors in Algeria recognize the risks of the audit and their impact on the opinion

أ.د.معمر قربة/أستاذ تعليم العالي (*) & بودربالة شهرزاد/طالبة دكتوراه(**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر & جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر

ملخص :

تتمحور هذه الورقة البحثية معرفة مدى إدارك المراجعين في الجزائر لمخاطر المراجعة وأثرها على إبداء الرأي النهائي والتي يمكن أن تواجهه أثناء تأدية المهمة ، وكيف يمكن أن يتعامل مع الأخطار التي يمكن تقديرها والتخفيف من آثارها، ولتجسيد ذلك تم تصميم إستبيان شمل عينة عشوائية مكونة من 500 عينة ،وتم تحليل مفردات الإستبيان بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، والإعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مراجع الحسابات في الجزائر مدرك تماما لمدى تأثير مخاطر المراجعة على إبداء الرأي النهائي و حرصه الشديد على تقديرها وبالتالي التخفيض من آثارها.

الكلمات المفتاح : المراجعة الخارجية، مخاطر المراجعة، المراجعين الجزائريين.

Abstract :

This paper focuses on the extent to which auditors in Algeria are aware of the risks of auditing and their impact on the final opinion that they may face during the performance of the task and how it can deal with the risks that can be estimated and mitigated. To illustrate this, The results of the study showed that the auditor in Algeria is fully aware of the impact of the audit risk on the final opinion and his keenness to evaluate it and thus reduce it. Effects.

Keywords: External audit, audit risk, Algerian auditors.

eMail : (*) : m.krobba@yahoo.com & (**) : bouderbala.chahra@gmail.com

I- تمهيد :

إن طبيعة القرارات الإقتصادية تتطلب توفر معلومات و بيانات مالية يتم إعدادها بواسطة جهات أو أطراف أخرى، ونظرا لتضارب المصالح الذاتية في بعض الأحان يجعل أهداف مستخدمي البيانات والمعلومات المالية تختلف عن أهداف من يقدم تلك المعلومات لبيان حقيقة أوضاعهم المالية، مما إقتضى وجود شخص مؤهل ومحايد ينتمي إلى مهنة تنظمها أدبيات السلوك المهني من أجل تأكيد عدالة وصدق هذه المعلومات ، غير أن مهنة المراجعة لا تخلو من المخاطر كغيرها من المهن الأخرى، قد تكون تلك المخاطر عند التخطيط لعملية المراجعة أو تحديد الإجراءات المتبعة أو حتى عند جمع الأدلة والقرائن التي تدعم رأيه حول عدالة القوائم المالية، حيث أنه من شأن هذه المخاطر أن تجعل المراجع يبدي رأيا غير مناسب حول القوائم المالية التي تتضمن أخطاءا جوهرية.

لقد دخل مفهوم مخاطر المراجعة حديثا معجم مصطلحات المراجعة حيث يعتبر تقييم مخاطر المراجعة من أهم التطورات الحديثة التي عرفتها المهنة، ذلك لأنه يلعب دورا هاما في مرحلة التخطيط للمهمة مع تنامي قدرة المراجع على التعامل معها و عدم تجاهلها أساسا من أجل إبداء رأي فني محايد وملائم حول القوائم المالية التي قام بمراجعتها

وتتمثل تلك المخاطر في ثلاثة أنواع هي: المخاطر الملازمة ، مخاطر الرقابة ومخاطر الإكتشاف بحيث يستوجب على المراجع عدم تجاهل تلك المخاطر والإدعاء بأن الهجوم على المهنة غير واقعي أو أن القضايا المرفوعة ضده غير عادلة، خاصة بعد تفاقم أزمة الثقة في مكاتب التدقيق والمراجعة التي زادت بعد فضيحة شركة المراجعة الأمريكية آرثر أندرسون التي أعطت تقارير مغلوطة حول صدق وعدالة القوائم المالية لكبريات الشركات الأمريكية كشركة Inron و World com و Exrox، مما يتوجب على المراجعين القيام بتقدير تلك المخاطر عند التخطيط لعملية المراجعة حيث تكون في أدنى حد ممكن ومناسب لابداء رأي سليم في القوائم المالية، و ببذل العناية المهنية اللازمة عند إستخدام الطرق الإحصائية والإجراءات التحليلية للتخفيض من آثار مخاطر المراجعة على رأيه النهائي، مما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية موضوع البحث:

1- اشكالية الدراسة: .

ما مدى إدراك مراجعي الحسابات لمخاطر المراجعة وأثرها على إبداء الرأي في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تطلب الأمر تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يدرك المراجعون الجزائريون بوجود مخاطر المراجعة؟
- هل يتم تقدير مخاطر المراجعة؟
- هل يدرك المراجعين الجزائريين بآثار مخاطر المراجعة على الرأي النهائي للمراجع؟
- هل يحرص المراجعين الجزائريين على التخفيض من آثار مخاطر المراجعة على الرأي النهائي ؟

2- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية ، فإنه يمكن بناء الفرضيات التالية:

- لا يدرك المراجعون الجزائريين بوجود مخاطر المراجعة؛
- لا يتم تقدير مخاطر المراجعة؛
- لا يدرك المراجعون الجزائريون بآثار مخاطر المراجعة على الرأي النهائي للمراجعة؛
- لا يحرص المراجعون الجزائريون على التخفيض من آثار مخاطر المراجعة على الرأي النهائي.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثار الناتجة عن مخاطر المراجعة ومدى إدراكها من طرف مراجع الحسابات في الجزائر وحرصه على تقديرها وبالتالي التخفيض من آثارها،

4- أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة بيان إدراك مخاطر المراجعة المتوقع أن تواجه المراجع الخارجي أثناء قيامه بعملية فحص القوائم المالية بدءا بالتخطيط لعملية المراجعة وإنتهاءا بإصدار التقرير والرأي النهائي، بحيث يكون هذا الأخير مصدر ثقة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية الذين يبنون قراراتهم على أساسه والذي يزيد من درجة الإعتماد على تلك القوائم،إضافة إلى كل هذا ضرورة قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة خاصة عند إستعمال أساليب إحصائية وإجراءات تحليلية والأدلة والقرائن التي من شأنها أن تعزز و تدعم رأيه النهائي.

II - الطريقة :

1- مجتمع وعينة الدراسة:

أ.مجتمع الدراسة: عند إختيار مجتمع الدراسة تم وضع ذوو الخبرة في المهنة بإختلاف مؤهلاتهم كشرط أساسي، فإستهدفت الدراسة فئتي محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة، من خلال بعث 500 إستبيان عن طريق التسليم المباشر، البريد الإلكتروني.

ب.عينة الدراسة : تشمتل عينة الدراسة على (500) مراجع, تم إختيارها بشكل عشوائي ممثلة لعدة ولايات من الوطن تم توزيع الاستبانات عليهم, وقد تم إسترجاع (430) إستبانة صالحة للتحليل, وتمثل نسبة (86%) وهي نسبة مرتفعة قياساً للأبحاث المماثلة وألغيت 70 إستمارة لعدم تحصيلها أصلا ، أو بسبب التناقض على مستوى الإجابات أو عدم إكتمالها،

2- أساليب جمع البيانات والمعلومات: تم اعداد أداة الدراسة باتباع الخطوات التالية:

-الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والاستفادة منها في صياغة الاستبيان وفقراته.

-تحديد المجالات الرئيسية التي شملها الاستبيان.

-تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

-تصميم الاستبيان في صورته الأولى وقد تكون من (4) مجالات و (18) فقره.

-عرض الاستبيان على (3) من المحكمين من أساتذة جامعة الأغواط.

-في ضوء آراء المحكمين عدلت بعض الفقرات بالحذف والاضافة والتعديل ليستقر الاستبيان في صورته النهائية.

-إعداد أسئلة الإستبيان بأسلوب بسيط ولغة مفهومة، حتى يتسنى توضيح اللبس الذي قد يظهر نتيجة إختلاف وسائل توزيع الإستبيان (التسليم الشخصي، البريد الإلكتروني)؛

-إستعمال طريقة الأسئلة المغلقة، لتفادي فتح عدد من الإحتمالات تؤدي بالمستقصى منه إلى الإجابة العشوائية.

3- أداة الدراسة: تم إستخدام الاستبيان كأحد ادوات الدراسة, وقد تم تقسيمه الى قسمين وأربع مجالات كالتالي:

القسم الأول: شمل هذا الجزء 03 أسئلة عن المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: تضمن هذا القسم أربع مجالات تشمل في مجملها 15 سؤالا موزعة على النحو الآتي:

- **المجال 1:** يبين إدراك المراجعين بوجود مخاطر المراجعة, ويتكون من (3) فقرات.
- **المجال 2:** يوضح كيفية تقدير المراجعين لمخاطر المراجعة, ويتكون من (4) فقرات.
- **المجال 3:** يوضح إدراك المراجعين بتأثير مخاطر المراجعة على الرأي, ويتكون من (5) فقرات.
- **المجال 4:** يوضح مدى حرص المراجعين على تخفيض المخاطر, ويتكون من (3) فقرات.

وبهذا تكون مجموع فقرات الاستبيان (18) فقرة، حيث تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسي LIKERT SCALE الذي يتضمن 05 درجات بغية معرفة الإتجاه العام لآراء أفراد العينة محل الدراسة حول كل فقرات وعبارات الإستبيان

4- صدق وثبات الاستبيان : للتأكد من صدق الاستبيان وقدرته على تحقيق الهدف من ورائه، استخدمنا معامل الثبات ALPHA CRONBACH، فكان المعامل المقابل للدراسة هو 0.973 ما يدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس كونها تقترب من الواحد، حيث ينحصر عادة بين الصفر والواحد، فكلما أقترب من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال يطمئن على صدق أداة الدراسة.

5- أداة الدراسة: من أجل تسهيل مهمة التحليل، و بعد التحصيل النهائي لإستمارات الإستبيان، تم حصر وتجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامجي Excel 2007 و برنامج SPSS 19 الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية،وعند جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إستعمال برنامج Excel 2007 لإعداد جداول لإعطاء التحليل سهولة ووضوح،أما بالنسبة لمحاور الإستبيان الأربعة، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج SPSS 19 الذي يتيح جملة من الأساليب

الإحصائية المساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الإستبيان ومن بين هذه الأساليب نجد: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية الإنحرافات المعيارية .

- **التكرارات و النسب المئوية:** بغية التفريق بين فئات العينة، بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها و معرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، تم إعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الإستبيان.
- **المتوسطات الحسابية:** بإعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم إستعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الإتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، فتم إحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارات المحاور الأربعة والمتوسط الحسابي لكل محور.
- **الإنحرافات المعيارية:** لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم إحتساب الإنحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحاور الأربعة والإنحراف المعياري الإجمالي للمحور.

III- الدراسات السابقة والجانب النظري:

1- دراسة lizabeth& William ,(2000) " تقدير المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة " هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة الحسابات و تلك المرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة على تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومنها :

- إتجاه الادارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيها .
- إتجاه الادارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة .
- نتائج فحص إجراءات عملية المراجعة .

و توصلت الدراسة الى أن العوامل المرتبطة بمجموعة من الأرصدة و العوامل الخاصة المتعلقة بأرصدة حسابات معينة تؤثر على تقدير المخاطر الملازمة أكثر من تأثيرها على مخاطر الرقابة.

2- دراسة يوسف محمود جربوع (2007) مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"- دراسة تحليلية لآراء المراجعين **الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين –** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مخاطر التدقيق وإختبار مساهمة المدقق الخارجي في التقليل من تأثير المخاطر على البيانات المالية في عملية التدقيق.

ولتحقيق هذه الأهداف، إعتمد الباحث على دراسة عينة مكونة من 85 إستبانة موجهة للمدققين الخارجيين بقطاع غزة وتوصلت الدراسة الى أن المدقق يساهم في التخفيف من مخاطر الرقابة الى مستوى منخفض عند التحكم في تحديد حجم العينة المختارة وفهمه الجيد لبيئة الرقابة الداخلية.

3- دراسة بابكر عثمان عمر سعد،(2008) أثر مخاطر المراجعة والأهمية النسبية على أداء المراجعة في السودان هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر مخاطر المراجعة والأهمية النسبية على أداء المراجعة .و إلقاء الضوء على انواع المخاطر في المراجعة ومفهوم الأهمية النسبية والعلاقة بينهما

واثرها في عملية التخطيط والاشراف ، تقدير مخاطر الرقابة الداخلية واثرها على المراجعة حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

لا يمكن تجاهل مخاطر المراجعة كمدخل رئيسي لأداء عملية المراجعة .

– مفهوم الأهمية النسبية وخطر المراجعة وادلة الاثبات بينهما علاقة وثيقة ومتلازمة .

– أن مخاطر المراجعة هي امر واقع للمراجع الذي لا يقوم باجراء المراجعة التفصيلية الشاملة .

– المعرفة الكافية لمنشأة العميل تساعد المراجع على تقديره المهنى بفاعلية .

4- دراسة معمر قربة ، (2013) آثارمخاطر المراجعة وأثرها على إبداء الرأي لدى المراجع طبقا للمعيار400 دراسة إستشرافية لمكاتب المحاسبة بولايات الجنوب هدفت هذه الدراسة معرفة أثر مخاطر المراجعة المتوقع أن تواجه المراجع الخارجي وإمكانية التخفيض من هذه الأثار على إبداء الرأي في القوائم المالية إعتمادا على المعيار 400 وتوصلت الدراسة إلى أن المخاطر تؤثر على رأي المراجع ولذا يجب التخفيف منها ويتوقف ذلك على يقظة المدقق وتكوينه النظري.

5- دراسة بن قطيب علي و قاسمي السعيد،(2016) أثر مخاطر التدقيق على جودة المعلومات المحاسبية محاولة اقتراح نموذج أمثل لتقدير مخاطر التدقيق يهدف البحث إلى دراسة وتحديد مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها، وبالشكل الذي يساهم في تخطيط عملية التدقيق، وبناء منهجية سليمة تحدد كيفية التعامل مع هذه المخاطر، ويتم ذلك من خلال الاستعانة بعديد من الإجراءات سواء كانت تلك الإجراءات التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية أم التي يتخذها المدقق من خلال قيامه بعملية تقويم شاملة للمخاطر وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

– العلاقة بين المخاطر المقبولة ومخاطر الاكتشاف هي علاقة طردية ؛

– العلاقة بين مخاطر الرقابة والمخاطر المتوارثة من جهة، ومخاطر الاكتشاف من جهة أخرى أثبتت أنها علاقة عكسية بالفعل، أي كلما زادت المخاطر الجوهرية زادت مخاطر الاكتشاف ؛

– تحديد مخاطر الاكتشاف يساعد على قبول التأكيدات في البيانات ، واستخدام اجتهاده المهني؛

-على المدقق دراسة المستويات التقديرية للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المطلوبة لتخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى أدنى مقبول؛

-وضع نظام رقابة داخلية فعال ومصمم لاكتشاف المخاطر وتصحيحها وفقا لما نصت عليهcoso

تميز الدراسة عن الدراسات السابقة: تتميز في كونها تسلط الضوء على وعي وإدراك المراجعين بمخاطر المراجعة وتأثيرها على الرأي النهائي الذي يبدونه حول مصداقية وشفافية القوائم المالية، والسبل الكفيلة بإكتشافها والتخفيف من آثارها لتحقيق الجودة المطلوبة في التقرير.

1- تطور مفهوم مخاطر المراجعة : إرتبط مفهوم خطر المراجعة تاريخيا بإستخدام المعاينة الإحصائية لإختبار العينة محل الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات و قد كان هذا المفهوم غير

واضح المعالم وغير محدد عند ظهوره [1]، وأولى المحاولات الرائدة في مجال تقييم مخاطر المراجعة هي الدراسة التي قدمها الباحثان **Rogers& Elliott** عام 1972 م، حيث أوضحت الدراسة الفرق بين خطر ألفا وخطر بيتا في مجال مراجعة الحسابات وأن خطر بيتا أشد أثرا على المراجع، فقد قدم الباحثان إجراء موجه لتحديد مستوى هذا الخطر والذي يمكن للمراجع إستخدامه في تخطيط الإختبارات الأساسية ويعتمد أساسا هذا المستوى على كل من التقارير الشخصية لجودة أنظمة الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من خلال تنفيذ إجراءات المراجعة الأخرى [2].

إن مخاطر المراجعة أو ما يسمى مخاطر المراجعة المقبولة هي قياس لكيفية إستعداد المراجع لقبول إحتمال أن يكون بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد إنهاء عملية المراجعة والوصول إلى رأي غير متحفظ، فهي عبارة عن تحديد شخصي للخطر الذي يكون المدقق على إستعداد لقبوله في أن القوائم المالية تفتقد التمثيل العادل بعد إكتمال عملية المراجعة وإصدار رأي نظيف، وعندما يقرر المراجع مخاطر المراجعة عند أقل مستوى مقبول للخطر فهذا يعني أن المراجع يقوم بعمل إجراءات مراجعة أكثر تفصيلا، ويترتب على ذلك أن التأكد التام الكامل عندما يكون الخطر صفرا، في حين أنه عندما يكون الخطر (100%) فهذه تكون حالة عدم التأكد الكامل، ولا شك أن حالة التأكد الكامل (الخطأ صفر) لدقة وصحة القوائم المالية مسألة غير معقولة من الناحية العملية وهو أن المراجع لا يمكن إعطاء ضمان بأن القوائم المالية خالية تماما من الأخطاء والتحريفات الجوهرية [3].

2- مفهوم مكونات خطر المراجعة: يوجد إجماع واسع بين الهيئات المهنية والجهات ذات العلاقة حول مكونات أو أنواع المخاطر فقد نصت عليها العديد من المعايير الدولية والإجتهادات المحلية وأجمعت على أن مخاطر المراجعة تحتوي على ثلاثة أنواع هي المخاطر الملازمة (الموروثة،الحتمية)، مخاطر الرقابة ومخاطر الإكتشاف.

1.2- المخاطر الملازمة (الحتمية): هي التي تنتج من العوامل الخارجية والضغوط وعوامل الإكراه التي تتحملها الجهة المعنية بالمراجعة وكذلك بعض العوامل الداخلية، والمخاطر الملازمة تتعلق بأحداث على مستوى الجهة نتيجة لأحداث محددة مثل طبيعة رصيد الحساب أو فئة العمليات، تقع بها أخطاء جوهرية بصرف النظر عن مستوى الكفاءة بالنسبة للنظام الرقابة الداخلية لذلك يطلق عليها أحيانا المخاطر الطبيعية أو الكامنة،ويطلق البعض الأخر عليها المخاطر المتأصلة وقد أصدرت العديد من التعريفات لهذا النوع من المخاطر وإن كانت ذات صيغ متعددة لكنها لا تختلف في جوهرها، وعرفت بأنها "مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات للتعرض إلى خطأ مادي يتسبب في المغالاة بقيمة أرصدة الحسابات".

وعرفها الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في المعيار (400) بأنها "قابلية رصيد حساب ما أو مجموعة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفردة أو عندما تجتمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى مع إفتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة" [4] .

2.2- مخاطر الرقابة: هي إحتمال حدوث أخطاء هامة بسبب عجز نظام الرقابة الداخلية عن منع وقوعها أو فشله في تصحيحها إن وقعت فعلا، ويرجع وجود هذه المخاطر إلى محددات ملازمة لأي نظام رقابي إذ لا يوجد نظام رقابة داخلية يمنع الأخطاء 100% [5]، هي مخاطر فشل نظام الرقابة في منع وقوع خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة من العمليات مجتمعة أو إكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب، فهي مقياس يعكس تقدير المراجع لدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء عند وقوعها [6]،وفي تعريف آخر، مخاطر الرقابة هي المخاطر بإحتمال حدوث خطأ في إثبات يمكن أن يكون جوهريا، إما فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو إكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية، وهذه المخاطر تتعلق بفاعلية تصميم وعمل الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بإعداد البيانات المالية [7].

3.2- مخاطر الإكتشاف: هي إحتمال عجز إجراءات المراجعة عن إكتشاف أخطاء هامة، وتوجد هذه المخاطر نظرا لأن إجراءات المراجعة لا تضمن إكتشاف كافة الأخطاء حتى ولو كانت المراجعة تفصيلية (شاملة) لكل مستند ولكل عملية ولكل قيد محاسبي، وذلك لعدة أسباب أهمها إحتمال سهو المراجع، إختياره وتطبيقه لنظم مراجعة غير ملائمة بالإضافة إلى تفسير نتائج المراجعة بطريقة خاطئة لأن معظم أدلة الإثبات تكون مقنعة وليست قاطعة [8]، حيث تمثل مخاطر الإكتشاف مقياسا لفشل المراجع الذي يستخدم أدلة المراجعة في مجموعة فرعية من الحسابات في إكتشاف تحريفات موجودة فعلا وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة [9]، وحدد الإتحاد الدولي للمحاسبين من خلال المعيار (400) مفهوم مخاطر الإكتشاف بأنها المخاطر التي لا يمكن لإجراءات المراجعة الجوهرية التي يقوم بها المراجع أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو مجموعات أخرى [10].

3 - تصنيف مكونات خطر المراجعة النهائي:

1.3مخاطر (ألفا α): هي أن يرفض المراجع القوائم المالية محل المراجعة على إعتبار أنها محرفة تحريفا جوهريا بينما هي في حقيقتها غير محرفة ولا تحتوي معلومات خاطئة خطأ جوهريا، بعبارة أخرى مخاطر ألفا هي أن يرفض المراجع فرضية صدق المزاعم أو التأكيدات التي تتضمنها القوائم المالية ثم يتضح فعلا أن هذه القوائم خالية من الأخطاء، وأن ما تتضمنه من تأكيدات ومزاعم هي تأكيدات ومزاعم صادقة [11].

2.3مخاطر (بيتا β): وهي أن يقبل المراجع القوائم المالية على أساس أنها لا تحتوي على معلومات محرفة تحريفا جوهريا، بينما في الواقع تتضمن معلومات خاطئة أو تحريفات جوهرية وبعبارة أخرى فإن مخاطر بيتا هي مخاطر أن يقبل المراجع فرضية صدق التأكيدات والمزاعم التي تتضمنها القوائم المالية أي خلو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، ثم يتضح عدم صدق هذه التأكيدات ، أو أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية محرفة تحريفا جوهريا.

إذا مخاطر بيتا هي مقياس لمدى رغبة المراجع في أن يقبل أن تكون القوائم المالية محرفة ومع ذلك يصدر رأيا نظيفا [12]، ثم جاءت أولى المحاولات التي تناولت موضوع خطر المراجعة وحاولت قياسه في تقرير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين عام 1972 م، وطبقا لهذا التقرير فإن الخطر يعتبر أيضا مكملا لدرجة الثقة ويمكن قياسه بالمعادلة التالية:

$\frac{z-1}{y-1} = x - 1$ حيث أن: x: مستوى الثقة للإختبارات الأساسية؛ z: مستوى الثقة المرغوب.

y: درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية و المحاسبة و عوامل أخرى ذات صلة.

و يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي: $(x-1)(y-1) = (z-1)$.

بمعنى أن: الخطر الكلي للمراجعة = خطر الرقابة الداخلية X خطر إختبارات الفحص الأساسية على أساس x، y، z هي مستوى الثقة فيكون متممها هو الخطر [13].

ويمكن إعتبار موضوع خطر المراجعة على أنه مشكلة هامة، بدأت محاولات تعريفه وتحديد مكوناته وكيفية قياسه وتخفيضه إلى أدنى حد تأخذ حيزا كبيرا، فقد زادت قناعة المنظمات المهنية في الولايات المتحدة أن تحديد الخطر وترشيده سوف يؤدي إلى ترشيد العديد من قرارات المراجع وتحسين مستوى الأداء المهني، مما أدى إلى ظهور العديد من النماذج لتقدير مخاطر المراجعة [14].

4- بعض نماذج خطر المراجعة: هناك عدة نماذج لتقدير خطر المراجعة أشهرها:

1.4- نموذج المعهد الكندي للمحاسبيين القانونيين [15]: قام المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بدراسة بحثية خلال سنة 1980 م عنوانها " **التوسع في إختبارات المراجعة** " والجدير بالملاحظة أن النموذج قد إستخدم الإحتمال البعدي للخطأ الجوهري بحيث يفترض النموذج أن إختبارات المراقبة والمراجعة التي يقوم بها المراجع لا تتضمن خطأ كفاءة ويشمل النموذج الخطر الحتمي (الملازم)، ويحتاج إلى عينات أكبر إذا ما تمت مقارنتها بالنموذج الأمريكي، وهو يعتبر نموذجا للتقييم أكثر منه للتخطيط لعملية المراجعة مستعملا العبارة التالية:

2.4- نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: يعتبر أكثر شيوعا وإستعمالا وهو ماجاء به التقرير رقم (47) لسنة 1983 م ويكون على الشكل التالي:

مخاطر المراجعة = المخاطر الملازمة X المخاطر الرقابية X مخاطر الإكتشاف [16]

و قد تعرض هذا النموذج للعديد من الإنتقادات منها أنه:

- يعتبر فرض إستقلالية مكونات المخاطر النهائية غير واقعي في مجال المراجعة وذلك لإعتماد المخاطر الملازمة ومخاطر المراجعة التحليلية والتفصيلية على مخاطر الرقابة؛

– يمكن أن يستخدم بفعالية بغرض تخطيط عملية المراجعة إلا أنه لن يكون كذلك إذا ما طبق عمليا حيث أن التقدير الكلي للخطر على مستوى القوائم المالية عادة مايكون غير عملي [17].

3.4- نموذج LESLIE 1984 م[18]: نتيجة لأوجه القصور والإنتقادات الموجهة للنموذج الأمريكي، حاول الأستاذ **Leslie** إقتراح نموذج جديد لتقدير المخاطر النهائية للمراجعة، يقوم هذا النموذج على إعتبار أن المخاطر النهائية للمراجعة هي إحتمالات مشروطة بدلا من الإحتمالات المشتركة وبذلك يفترض وجود علاقة سببية بين مكونات مخاطر المراجعة، وهو شبيه بالنموذج الكندي من حيث قيامه على الإحتمال الشرطي، وأنه يفترض ضمنيا بالنسبة لأي مجتمع خال من الأخطاء فإن نتائج المراجعة سوف تؤدي دائما قبوله إلا أن الواقع لا يؤيد ذلك فقد يحدث أن يرفض المراجع على سبيل الخطأ مجتمعا خاليا من الأخطاء الجوهرية، وهذا ما يتنافى مع ما هو موجود في الواقع العلمي، حيث يتجاهل هذا النموذج مخاطر الرفض الخاطئ.

5- تخفيض مخاطر المراجعة : إن المراجعة عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها تتعلق بإحتواء القوائم المالية على تحريفات وأخطاء لا يمكن إكتشافها رغم قيامه بإتباع معايير المراجعة المتعارف عليها والإجراءات اللازمة وذلك بسبب طبيعة عملية المراجعة وما تتسم به من قصور ذاتي وما يحيط بها من محددات ملازمة تؤثر على قدرة المراجع في إكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية، وبالتالي صعوبة تحديد وتقدير المخاطر المصاحبة لعملية المراجعة و تخفيضها إلى أدنى مستوى مقبول.

1.5- تخفيض المخاطر الملازمة: تعتبر المخاطر الملازمة مقياس يبين تقديرات أو توقعات المراجع بتجاوز الخطأ الموجود في الحساب بالقدر المسموح به و ذلك قبل دراسة فاعلية نظام الرقابة الداخلية[19]، مما يتطلب من المراجع أن يخطط لعملية المراجعة و يمارس حكمه المهني بحيث يجعل هذه المخاطر عند أقل مستوى مقبول حيث ينص المعيار الدولي للتدقيق (400) أنه على المراجع الحصول على فهم كاف لتقدير عوامل كثيرة من شأنها مساعدته على تقدير المخاطر الكامنة إلى مستوى يمكن قبوله ذلك لأن تلك العوامل تتأصل فيها أو تلازم الأخطاء و الغش في القوائم المالية.

و هذا النوع من المخاطر لا يسببه أو يتحكم به مراجعو الحسابات وإنما عليهم تقدير درجة هذه المخاطر و محاولة تخفيض تأثيرها، ونظرا لأن المخاطر الملازمة يتم تقييمها بناءا على تقدير المراجع للظروف الخاصة بالعميل فإن هذا التقدير يتم فقط خلال مرحلة التخطيط، وعادة لا يتغير ما لم توجد حقائق جديدة يتم إكتشافها خلال المراجعة[20].

2.5- تخفيض مخاطر الرقابة: على المراجع أن يقوم بعملية التقدير الأولي لمخاطر الرقابة وذلك بتقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة لمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو إكتشافها ثم تصحيحها، وأن يقوم بتوصيف وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة للتحقق من تصميم هذه الأنظمة وهل هي تعمل على منع وإكتشاف وتصحيح الأخطاء بشكل ملائم بالإضافة إلى تحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها [21]،وما هو جدير بالذكر أن المراجع لا يقوم عادة

بدراسة كل إجراء من إجراءات الرقابة، وإنما يجب أن يركز على السياسات والإجراءات التي يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على أهداف الرقابة محل الفحص، وإذا وجد أن نظام الرقابة الداخلية كفء وفعال فإنه يلجأ إلى مدخل مخاطر الرقابة المنخفضة أي توسيع إجراءات فهم النظام[22].

3.5- تخفيض مخاطر الإكتشاف: على ضوء تقدير المراجع للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة الداخلية فإنه يستطيع أن يحدد المستوى الملائم لمخاطر الإكتشاف عن طريق إستخدام نموذج مخاطر المراجعة، فمخاطر الإكتشاف في جوهرها تتعلق بطبيعة و توقيت و مدى الدليل الذي يقوم المراجع بتجميعه لإختبار التأكيدات المتعلقة بأرصدة الحسابات الظاهرة في القوائم المالية [23]،ويمكن أن تخفض مخاطر الإكتشاف بجمع الأدلة بإستخدام الإجراءات التحليلية، الإختبارات الأساسية للعمليات المالية والإختبارات التفصيلية للأرصدة ويمكن أن يؤدي تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية بإفتراض أنها فعالة وإختبار أحجام العينات إلى تخفيض مخاطر الإكتشاف [24].

6 - أدوات تخفيض مخاطر المراجعة:

يقصد بها الأدوات التي يستند إليها المراجع لتخفيض حدة تأثير مخاطر المراجعة ، لأن مسؤولية المراجع تجاه هذه المخاطر تتمثل في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيها وتقديرها وأخذها بعين الإعتبار عند تخطيط طبيعة ومدى وتوقيت الإختبارات الأساسية لجمع أدلة الإثبات، وتحديد مواطن المخاطر والتركيز عليها لتخفيض حدة تأثيرها، ويمكن أن يكون له دور في مساعدة الإدارة على تخفيض المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة من خلال الإبلاغ عن نقاط الضعف في الرقابة كتابيا في شكل تقرير مقوما فيه نظام الرقابة ، ومن أهم الوسائل التي يمكن أن يستخدها المراجع هي:

1.6- إستخدام سياسات و إجراءات للرقابة النوعية على جودة المراجعة [25]: وهي تتضمن مجموعة من الضوابط والسياسات والإجراءات التي تصمم لتحسين أداء عملية المراجعة ولضمان تأكيد معقول بأن العمل التدقيقي يؤدى بالجودة المطلوبة، وتعد هذه الوسيلة كأداة مناسبة للتحكم في مخاطر الإكتشاف التي تنشأ بسبب إنخفاض جودة العمل التدقيقي الذي تتمثل مظاهره في:

- إستخدام إجراءات مراجعة غير سليمة؛
- سوء فهم و تفسير النتائج المستخلصة من إجراءات و إثباتات المراجعة؛
- تنفيذ إجراءات المراجعة في الوقت غير مناسب.

2.6- إستخدام أساليب العينات الإحصائية [26]: تنتج مخاطر إستخدام أسلوب العينات بسبب العينة المختارة التي لا تمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلا جيدا، لذلك وجهت الإنتقادات إلى هذا الأسلوب منها، تحديد حجم العينة و مفرداتها، تعد عملية شخصية تتم بناءا على الحكم والتقدير الشخصي للمراجع الذي يعتمد على خبرته وكفاءته دون الإستناد إلى أساليب موضوعية، لذلك ونتيجة لأوجه القصور بدأ المراجعون بإستخدام الأسس العلمية كعلم الإحصاء في المراجعة.

3.6- أدلة الإثبات ذات الكفاية والتوقيت المناسب كأداة لضبط المخاطر [27]: هناك تأثير متبادل بين مخاطر المراجعة وأدلة الإثبات، فمن ناحية تؤثر درجة المخاطر في كمية ونوعية أدلة الإثبات المطلوب جمعها، ومن ناحية أخرى فإن نجاح عملية تجميع الكم الكافي والنوعية الجيدة من الادلة هو أداة فعالة وجوهرية لتخفيض مخاطر المراجعة على القوائم المالية إذا هناك علاقة وثيقة بين كفاية وكفاءة أدلة الإثبات والثقة بها وبين مخاطر المراجعة لذلك يتوجب على المراجع تجميع القدر الكافي والنوعية الجيدة من الأدلة التي من شأنها تحقيق مساندة وتدعيم كاف لرأي المراجع بحيث تعمل على تخفيض مخاطر إبداء رأي مهني غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومنه تفادي تعرض المراجع للمساءلة والمشاكل القانونية المحتملة.

4.6- إستخدام الإجراءات التحليلية بصفتها أداة لضبط المخاطر [28]: يقصد بها تقييم المعلومات المالية وذلك بدراسة العلاقة التي تظهر بين البيانات المالية وغير المالية والتي تشمل المقارنات الفعلية مع السجلات، ومقارنة ذلك مع توقعات المراجع،فإستعمال الإجراءات التحليلية تمكنه من تحديد الأهمية النسبية للبند وتقدير مخاطر المراجعة أثناء التخطيط في مرحلة المراجعة الشاملة.

IV- النتائج ومناقشتها :

1 -النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول إدراكهم لمخاطر المراجعة وأثرها على إبداء الرأي

من الجدول 02 نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة حاصلين على مؤهل علمي جامعي وذلك بنسبة تتجاوز 70% ، كما أن نسبة كبيره تتمتلك التخصص العلمي الذي يؤهلها للمارسة المهنية للمحاسبة حسب مايبينه الجدول 02 وكذلك يمتلك أغلبية العينة الخبرة الكافية التي أكتسبت بالممارسة المهنية

1.1- إدراك المراجعين بوجود مخاطر المراجعة: أظهرت لنا النتائج المبينة في الجدول رقم (03) أن:

- ✓ العبارة الأولى حصلت على 51.4 % من الموافقين بشدة أما نسبة الموافقين فكانت 48.6 %؛
- ✓ العبارة الثانية كانت الموافقين عليها بشدة 64.9 % و أما نسبة الموافقين عليها فكانت 35.1 %؛
- ✓ العبارة الثالثة نالت نسبة 70.3 % من الموافقين بشدة و 29.7 % من الموافقين.

وعند حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة أظهرت النتائج أن الإتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة بشدة على كل العبارات التي تخص المحور الأول فكان المتوسط الحسابي 1.37 الذي يندرج ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الخماسي (1- 1.8) معطية درجة الإجابة موافق بشدة، أما الإنحراف المعياري فكان 0.445 وهي قيمة صغيرة ترجح لتجانس وتوافق الإجابات وتمحورها حول الإجابة الأولى ما يدل على إتجاه أفراد العينة نحو إدراك المراجعين بوجود مخاطر المراجعة فذلك دليل على إقتناع المراجعين بوجود هذا النوع من المخاطر ما يعني عدم تجاهلها أو الإدعاء بعدم وجودها مما يدعو إلى التعامل معها بكل حرفية ومهنية.

2.1- كيفية تقدير المراجعين لمخاطر المراجعة : نلاحظ من الجدول رقم (03) أن العبارة الرابعة كانت نسبة موافقين عليها بشدة 67.6 % ونسبة موافقين عليها 32.4 %، أما العبارة الخامسة

فحصلت على نسبة 64.9 % من الموافقين بشدة وبنسبة 35.1 % من الموافقين، أما بالنسبة إلى العبارة السادسة فكانت نسبة الموافقين عليها بشدة 73.0 % و نسبة الموافقين عليها 27 %، و أما آخر عبارة وهي السابعة فكانت نسبة الموافقين عليها بشدة 29.7 % و نسبة الموافقين عليها 70.3 %. أما فيما يخص الإتجاه العام لعينة الدراسة فإنها تتمحور حول الموافقة بشدة بالنسبة لكل العبارات التي تخص المحور الثاني، حيث كان المتوسط الحسابي للمحور 1.41، أما الإنحراف المعياري 0.404 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس و توافق الإجابات ما يدل على إتجاه أفراد العينة نحو معرفة كيفية تقدير المراجعين لمخاطر المراجعة والذي يتأثر بعدة أسباب هي معرفة مدى إعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية، إحتمال مواجهة الشركة محل المراجعة لمخاطر مالية مستقبلية، التقييم الصحيح لنظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع والإبتعاد عن أي ميول أو تحليلات شخصية.

3.1- إدراك المراجعين بتأثير مخاطر المراجعة على الرأي النهائي : من الجدول (03)، نلاحظ أن العبارة الثامنة كانت نسبة الموافقين عليها بشدة 40.5 % والموافقين عليها 59.5 %، أما العبارة التاسعة فكانت نسبة الغير موافقين عليها 67.6 % وغير موافقين عليها بشدة 32.4 %، أما بالنسبة إلى العبارة العاشرة فنسبة الموافقين عليها بشدة 24.7 % والموافقين عليها 75.7 %، والعبارة الحادية عشرة فكانت نسبة الموافقين عليها بشدة 64.9 % والموافقين عليها 35.1 %، أما آخر عبارة وهي رقم إثنا عشر فكانت نسبة الموافقين عليها بشدة 78.4 % و الموافقين عليها 21.6 %. وبحساب المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حسب ما هومبين في الجدول 03، نلاحظ أن الإتجاه العام لعينة الدراسة فيما يخص عبارات المحور الثالث يتجه إلى الموافقة، فكان المتوسط الحسابي العام للمحور هو 2.04 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (1.8– 2.6) التي تشير إلى درجة إجابة موافق، ما يدل على إتجاه أفراد العينة إلى إدراك المراجعين بتأثير مخاطر المراجعة على الرأي النهائي وبإنحراف معياري 0.378 يدل على تشتت نسبي للإجابات و توزعها على الموافقة بشدة و غير الموافقة بشدة، ذلك أن الإجابات على العبارات 8، 10، 11،12 كانت بالموافقة بشدة بخلاف العبارة 9 التي كانت الإجابة تتمركز حولها بعدم الموافقة بشدة.

4.1- مدى حرص المراجعين على تخفيض مخاطر المراجعة : من الجدول **(03)** نلاحظ أن العبارة **(13)** كانت نسبة الموافقة بشدة 75.7 % و الموافقة 24.3 %، أما بالنسبة إلى العبارة **(14)** كانت نسبة الموافقين عليها بشدة 78.4 % والموافقين عليها 21.6 %، العبارة الخامسة عشر كانت نسبة الموافقين عليها 70.3 % والموافقين عليها 29.7 %،كما يتضح أن الإتجاه العام لعينة الدراسة تمركز حول الموافقة بشدة بالنسبة لكل العبارات التي تخص المحور الرابع، حيث كان المتوسط الحسابي للمحور 1.25، أما الإنحراف المعياري 0.418 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات مما

يدل على مدى حرص المراجعين على تخفيض مخاطر المراجعة المؤثرة على الرأي النهائي من خلال تحسين الكفاءة المهنية وأنه كلما زادت درجة الإفصاح في القوائم المالية إنخفضت بذلك المخاطر زيادة على ذلك فإن توفر الحياد في الإتجاه الذهني خلال كل مراحل المهمة سيؤدي بالضرورة إلى التقليل من تأثير مخاطر المراجعة على الرأي النهائي للمراجع.

2- نتائج إختبار الفرضيات:

الملاحظ من خلال نتائج الدراسة التطبيقية والممثلة في إستمارة إستبيان معرفة مدى تأثير مخاطر المراجعة على إبداء الرأي لدى المراجع الخارجي في الجزائر موجهة إلى عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ إتفاق أفراد العينة على عدم تجاهل مخاطر المراجعة التي تؤثر في الرأي النهائي للمراجع ووجوب التعامل معها على نحو سليم؛
- ✓ إجماع أفراد العينة على وجوب وضع المخاطر ضمن الأولويات عند التخطيط للمهمة؛
- ✓ يرى أفراد العينة ان معرفة مدى إعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية وإحتمال مواجهة الشركة محل المراجعة لمخاطر مالية محتملة سوف يؤثر على تقدير المراجعين لمخاطر المراجعة المؤثرة في الرأي النهائي؛
- ✓ يحرص أفراد العينة عند تقدير المخاطر عن الإبتعاد عن أي أحاسيس و عواطف و ميول شخصية قد تؤدي في النهاية إلى إصدار تقرير لا يعكس حقيقة ما تحويه القوائم المالية؛
- ✓ توافق في آراء أفراد العينة حول ضرورة مواكبة التطورات و النماذج الحديثة التي من شأنها المساعدة في تقدير المخاطر و بالتالي الوصول لحكم صحيح؛
- ✓ إتجاه أفراد العينة على أنه عند إصدار تقرير يتضمن الإمتناع عن إبداء الرأي فإن ذلك يلزم المراجعين بضرورة ذكر الأسباب الجوهرية التي أدت إلى ذلك.

وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة و نتائجها إلى أن مراجع الحسابات في الجزائر مدرك تماما لمدى تأثير مخاطر المراجعة على إبداء الرأي النهائي و حرصه الشديد على تقديرها و بالتالي التخفيض من آثارها، وهذا ماينفي الفرضيات التي تم صياغتها.

V- الخلاصة :

لقد دخل مفهوم مخاطر المراجعة حديثا معجم مصطلحات المراجعة حيث يعتبر تقييم مخاطر المراجعة من أهم التطورات الحديثة التي عرفتها المهنة، ذلك لأنه يلعب دورا هاما في مرحلة التخطيط للمهمة مع تنامي قدرة المراجع على التعامل معها و عدم تجاهلها أساسا من أجل إبداء رأي فني محايد وملائم حول القوائم المالية التي قام بمراجعتها ومما سبق يمكن إستخلاص أن تقييم مخاطر المراجعة الملازمة والرقابية لا يمكن وضعه بشكل دقيق ذلك لأنه يعود للحكم الشخصي للمراجع على عكس مخاطر الإكتشاف التي يمكن أن يخفضها إلى مستوى متدن من

خلال إجراءات الفحص والإختبارات التفصيلية وكل هذا يتوقف على الجهد المبذول من طرف المراجع والعناية المهنية التي تمكنه من الوصول إلى أهداف عملية المراجعة.

وكما أشرنا من قبل فإن هذا التقرير لمخاطر المراجعة مقترن بأسباب تؤثر فيه ومن شأنها جعل المراجعين يعطون تقديرات متفاوتة ومختلفة بحكم إختلاف الخبرة والتكوين والتأهيل العلمي إضافة إلى عدم وجود مقياس كمي متعارف عليه بين أوساط مكاتب المراجعة الأمر الذي يؤدي إلى إختلاف في الرأي الذي يتضمنه تقرير المراجع الذي يعتبر زبدة عملية المراجعة نظرا لأهميته بالنسبة لعديد من المستخدمين للقوائم المالية،أما فيما يتعلق بتخفيض مخاطر المراجعة فهذا أمر يعود أساسا لفطنة وحنكة المراجع وأسلوبه المتبع في المراجعة كإبلاغ الإدارة بنقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة لإستخدام إجراءات مراجعة سليمة وتحليل جيد للنتائج.

VI- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1-1.8)	(1.8-2.6)	(2.6-3.4)	(3.4-4.2)	(4.2-5)

جدول رقم (02): تمثيل توزيع أفراد العينة

	المستوى	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	ليسانس	256	% 59,54
	ماجستير	7	% 1.56
	دكتوراه	90	% 21
	أخرى	77	%18
	المجموع	430	%100
التخصص العلمي	محاسبة وتدقيق	244	% 56,8
	علوم مالية	151	% 35,1
	إقتصاد	23	% 5,4
	أخرى	12	% 2,7
	المجموع	430	% 100
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	15	% 3.50
	بين 05 و 10سنوات	77	% 18
	بين 10 و 15 سنة	225	% 52,10
	أكثر من 15 سنة	113	% 26,40
	المجموع	430	100%

المصدر: مستنبط من الإستبيان

الجدول رقم (03): إستجابات أفراد العينة لعبارات الإستبيان

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	عند القيام بمراجعة الشركة لا أتجاهل وجود مخاطر المراجعة و أتعامل معها بشكل ملائم	1.49	0.507	موافق بشدة
2	يسعى المراجع عند التخطيط لمهمته بوضع مخاطر المراجعة ضمن أولوياته.	1.35	0.484	موافق بشدة
3	عند ممارسة المراجع لمهمته يعلم بوجود مخاطر للمراجعة التي سوف تؤثر على رأيه النهائي.	1.30	0.463	موافق بشدة
	إدراك المراجعين بوجود مخاطر المراجعة	**1.37**	**0.445**	**موافق بشدة**
4	عند تقدير مخاطر المراجعة يهتم المراجع بمعرفة مدى الإعتماد على القوائم المالية.	1.32	0.475	موافق بشدة
5	يتأثر تقدير المراجع لمخاطر المراجعة بإحتمال مواجهة الشركة لمخاطر مالية محتملة.	1.35	0.484	موافق بشدة
6	إن التقييم الصحيح لنظام الرقابة الداخلية يساعد في تقدير مخاطر المراجعة.	1.27	0.450	موافق بشدة
7	يحرص المراجع عند تقدير مخاطر المراجعة عن الإبتعاد عن أي ميول أو تحليلات شخصية.	1.70	0.463	موافق بشدة
	كيفية تقدير المراجعين لمخاطر المراجعة	**1.41**	**0.404**	**موافق بشدة**
8	عدم الفهم الكافي لمخاطر المراجعة بالنسبة للمراجع يؤدي به إلى إبداء رأي غير سليم.	1.59	0.498	موافق بشدة

9	غالبا ما يقتنع المراجع بعدم التأثير البالغ الأهمية لمخاطر المراجعة على الرأي النهائي	4.32	0.475	غ موافق بشدة
10	يواكب المراجع التطورات و النماذج الحديثة المساعدة في تحديد المخاطر المؤثرة على الرأي	1.76	0.435	موافق بشدة
11	تساعد خبرة المراجع في تحديد مؤشرات أولية من شأنها أن تؤثر على رأيه النهائي.	1.35	0.484	موافق بشدة
12	يذكر المراجع في تقريره النهائي الأسباب الجوهرية التي أدت به إلى الإمتناع عن إبداء رأيه النهائي.	1.22	0.417	موافق بشدة
	إدراك المراجعين بتأثير مخاطر المراجعة على الرأي النهائي	**2.04**	**0.378**	**موافق**
13	يسعى المراجع إلى تحسين الكفاءة المهنية لتخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن	1.24	0.435	موافق بشدة
14	زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية تؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة	1.22	0.417	موافق بشدة
15	توفير الحياد خلال مراحل عملية المراجعة يساهم في تقليل آثار المخاطر على الرأي النهائي	1.30	0.463	موافق بشدة
	مدى حرص المراجعين على تخفيض مخاطر المراجعة	**1.25**	**0.418**	**موافق بشدة**

المصدر:من إعداد الباحثين إستنادا إلى مخرجات SPSS

الجدول رقم (04): التكرارات و النسب الخاصة بعبارات الإستبيان

	الرقم	العبارات	موافق بشدة		موافق	
			التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المحور الأول	1	عند القيام بمراجعة الشركة لا أتجاهل وجود مخاطر المراجعة و أتعامل معها بشكل ملائم.	221	% 51.4	209	% 48.6
	2	يسعى المراجع عند التخطيط لمهمته بوضع مخاطر المراجعة ضمن أولوياته.	279	% 64.9	151	% 35.1
	3	عند ممارسة المراجع لمهمته يعلم بوجود مخاطر للمراجعة التي سوف تؤثر على رأيه النهائي.	302	% 70.3	128	% 29.7
المحور الثاني	4	عند تقدير مخاطر المراجعة يهتم المراجع بمعرفة مدى الإعتماد على القوائم المالية.	291	% 67.6	139	% 32.4
	5	يتأثر تقدير المراجع لمخاطر المراجعة بإحتمال مواجهة الشركة لمخاطر مالية محتملة.	279	% 64.9	151	% 35.1
	6	التقييم الصحيح لنظام الرقابة الداخلية يساعد في تقدير مخاطر المراجعة.	314	% 73.0	116	% 27.0
	7	يحرص المراجع عند تقدير مخاطر المراجعة عن الإبتعاد عن أي ميول أو تحليلات شخصية.	128	% 29.7	302	% 70.3
المحور الثالث	8	عدم الفهم الكافي لمخاطر المراجعة بالنسبة للمراجع يؤدي به إلى إبداء رأي غير سليم.	174	% 40.5	256	%59.5
	9	يقتنع المراجع بالتأثير البالغ الأهمية لمخاطر المراجعة على الرأي النهائي	291	% 67.6	139	% 32.4
	10	يواكب المراجع التطورات و النماذج الحديثة المساعدة في تحديد المخاطر المؤثرة على الرأي	105	% 24.3	325	% 75.7
	11	تساعد خبرة المراجع في تحديد مؤشرات أولية من شأنها أن تؤثر على رأيه النهائي.	279	% 64.9	151	% 35.1
	12	يذكر المراجع في تقريره الأسباب الجوهرية التي أدت به إلى الإمتناع عن إبداء رأيه النهائي.	337	% 78.4	93	% 21.6
المحور الرابع	13	يسعى المراجع إلى تحسين الكفاءة المهنية لتخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن	326	% 75.7	104	% 24.3
	14	زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية تؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة	337	% 78.4	93	% 21.6
	15	توفير الحياد خلال مراحل عملية المراجعة يساهم في تقليل آثار المخاطر على الرأي النهائي	302	% 70.3	128	% 29.7

VII- الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2007، ص.63.

[2]- موقع شبكة المحاسبين العرب، www.acc4arab.com يوم التصفح 2017/09/10.

[3]- إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطورا،ط1، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن 2009، ص.ص.57-58.

[4]- محمد ناظم شعلان جبار، مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الآداء ومصداقية النتائج، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القادسية العراق، العدد 01، 2011، ص.115.

[5]- محمد أحمد حسن سرور، ، العلاقة بين مخاطر المراجعة و جودة المراجعة في ضوء معايير المراجعة، مجلة الرقابة المالية الصادرة عن الأرابوساي، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة،العدد43، 2003، ص. 136.

[6]- منصور أحمد البديوي وشحاته السيد شحاته، الإتجاهات الحديثة في المراجعة ،الدار الجامعية، مصر، 2002، ص.109

[7]- أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، ج1، دار الصفاء،عمان، الأردن 2008،ص.59.

[8]- محمد أحمد حسن سرور، مرجع سبق ذكره، ص.24.

[9]- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص.182.

[10]- إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره ص. 65.

[11]- منصور أحمد البديوي وشحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره ، ص. 94.

[12]- نفس المرجع،ص.95.

[13]- أحمد محمد نور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 64.
[14]- المرجع السابق ص. 65.
[15]- موقع شبكة المحاسبين العرب www.acc4arab.com يوم التصفح 10 /2017/09.
[16]- يوسف محمود جربوع، مخاطر المراجعة و مجالات مساهمة المراجع الخارجي التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، دراسة تحليلية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص.15.
[17]- موقع شبكة المحاسبين العرب، www.acc4arab.com، يوم التصفح 10 /2017/09.
[18]- نفس المرجع
[19]- محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2006، ص. 317.
[20]- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص.205.
[21]- أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، دراسة ميدانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص.136.
[22]- محمد الفيومي محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 348.
[23]- محمد الفيومي محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 351.
[24]- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص.206
[25]- محمد ناظم شعلان جبار، مرجع سبق ذكره ، ص.123.
[26]- نفس المرجع، ص. 123.
[27]- المرجع السابق، ص .124.
[28]- المرجع السابق، ص. 124